خبراء: جولات التراخيص النفطية تثمر عن زيادة الإنتاج والتصدير

يؤكد عدد من الخبراء والمعنيين بالشأن النفطي أن جولات التراخيص النفطية التي أبرمتها وزارة النفط بدأت تجني ثمارها، وأفضت إلى زيادة في معدلات الإنتاج والتصدير، فيما شكك آخرون بقانونية العقود المبرمة ضمن الجولات الثلاث الماضية.

وقال الخبير النفطي حمزة الجواهري بحسب (آكانيوز) إن جولات التراخيص النفطية الثلاث أفضت إلى زيادة في مستويات الإنتاج والتصدير، مبيناً أن الآبار النفطية بطبيعتها تحتاج إلى جهود مضنية للمحافظة على مستويات الإنتاج الطبيعية، ما جعل هذه العقود غاية في الأهمية للتحديث والتطوير.

وأضاف الجواهري: توجد طفرة نوعية في الإنتاج قد تصل إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً خلال العام الحالي ٢٠١٢، لافتاً إلى زيادة متوقعة خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ تصل بشكل تدريجي ومتصاعد إلى نحو خمسة ملايين برميل يومياً.

ويقلل الجواهري من الادعاءات التي تذهب إلى عدم قانونية عقود الخدمة المبرمة ضمن جولات التراخيص الثلاث المماضية، مبيناً أنها "أبرمت انسجاماً مع القوانين المرعية الحالية والتي كانت سائدة في فترة النظام السابق"، لافتاً إلى أنها عقود خدمة وليست مشاركة في الإنتاج التي تعد ميزة تنعكس ايجابياً عن القطاع النفطي برمته.

ويشكك عدد من المهتمين بشؤون النفط بقانونية هذه العقود في ظل عدم وجود قانون للنفط والغاز، معتبرين ذلك مخالفة للدستور وبنوده الخاصة بإدارة الثروة النفطية والغازية في البلاد.

ويبيّن الجواهري أن هذه العقود وفرت ما مقداره أكثر من ٢٠٠ مليار دولار كسقف مالي كانت تحتاجه الآبار النفطية قبل عقود الخدمة المبرمة ضمن جولات التراخيص الثلاث، مؤكداً أن هذه العقود وفرت الخبرة اللازمة للكوادر الفنية العراقية فضلاً عن الأساليب التكنولوجية الحديثة في الصناعات النفطية.

وتشكل واردات النفط نحو ٩٥ في المائة من موازنة البلاد المالية، ويحتاج العراق إلى مليارات الدولارات لإعادة إعمار بنيته التحتية المتهالكة.

ويقول المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد لـ (آكانيوز) ان وزارته استطاعت جذب كبريات الشركات الاستثمارية النفطية في العالم وباستثمار بلغ ١٣٠ مليار دولار على الرغم من التحديات السياسية والأمنية الكبيرة التي تواجهها التجربة العراقية الديمقراطية الحديثة.

وأضاف جهاد أن مجلس الوزراء ووفق الصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة وانسجاماً مع حيثيات الدستور عمل على إبرام هذه العقود سعياً لتطوير القطاع النفطي الذي كان يعاني من سبات شبه تام. ويبين جهاد أن الشركات الاستثمارية الأجنبية عملت على اختزال سقف الإنتاج المثبت في حيثيات هذه العقود وبنسبة ١٠٪ خلال أقل من سنة واحدة في الوقت الذي كانت العقود تنص على مدة ثلاث سنوات للتطوير.

ولفت جهاد إلى أن المؤشرات الأخرى لهذه الجولات أفضت إلى ان الشركات الاستثمارية طالبت برفع نسبة الاعتماد على الكادر الوطني البالغة ٨٥٪ بموجب العقود، ما يعكس رغبة الشركات في تطوير وتأهيل الكوادر الفنية الوطنية التي انقطعت عن عالم التطور النفطي لأكثر من ثلاثة عقود.

وأشار إلى أن الجانب التطويري تضمن منح زمالات لطلبة الجامعات في الدراسات الأولية والعليا عن طريق التنسيق المباشر بين الشركات الاستثمارية والجامعات.

وتوقع جهاد ان يصل الإنتاج نهاية العام الحالي إلى أكثر من ٣.٤٠٠، وتصديره إلى أكثر من ٢.٦٠٠ مليون برميل يومياً.

وتجدر الإشارة إلى أن العراق يدخل مفاوضات الحصص في حال وصول إنتاجه إلى أربعة ملايين برميل يومياً، ولكنه حالياً خارج حصص منظمة أوبك.

ويرى الباحث في الشؤون النفطية عمرو هشام جولات التراخيص الثلاث خطوة بالاتجاه الصحيح، لكنها أقل كفاءة وجدوى من وجود صيغة قانونية ممثلة بقانون يتولى إدارة القطاع النفطي والغازي في البلاد.

وقال هشام لـ (آكانيوز) ان ثمة مؤشرات ايجابية أفصحت عنها عقود الخدمة ضمن جولات التراخيص تكمن بالزيادة الفعلية المتصاعدة للقدرة الإنتاجية، والتحسن الواضح في القدرة التكريرية، فضلا عن ارتفاع القدرة التصديرية لاسيما بعد فتح المنصات العائمة في الموانئ العراقية.

ودعا إلى فتح منافذ تصديرية أخرى تكون بديلاً عن المنافذ الحالية خلال فترة الأزمات.

وأبرمت وزارة النفط عقود الخدمة ضمن جولة التراخيص الأولى منتصف عام ٢٠٠٩ لستة حقول جنوب ووسط وغربي البلاد، فيما أعلن عن الجولة الثانية نهاية عام ٢٠٠٩ وشملت ١٠ حقول، فيما عقدت الجولة الثالثة مطلع عام ٢٠١٠ لثلاثة حقول غازية.

المركزي يدرس عملية حذف الأصفار

□ بغداد/ متابعة المدى

أعلن البنك المركزي انه بدأ بدراسة مدى حاجة مشروع حذف الاصفار الى تقديم مشروع قانون لمجلس النواب لغرض تشريعه، يحدد فيه آليات وضوابط عملية حذف الاصفار الثلاثة من العملة المحلية ، مؤكدا أن قانونه يمنحه صلاحيات إجراء تغيرات على العملة المحلية .

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح بحسب (آكانيوز) إن البنك قدم ورقة عمل لمشروع حذف الاصفار من العملة المحلية الى مجلس الوزراء لإشراك الوزارات والهيئات في متطلبات عملية حذف الاصفار لمنع تضررهم من العملية".

وأضاف صالح ان مشروع حذف الاصفار من العملة بحاجة إلى توعية وطنية شعبية ووضع لوائح تحد من ظاهرة التلاعب بالعملة أثناء فترة استبدالها".

وتابع أن " البنك المركزي يدرس ملف ارسال مشروع قانون الى مجلس النواب من عدمه لان قانون البنك المركزي يمنح صلاحيات ضمنية على حذف الاصفار من العملة المحلية ".

في حين أكدت اللجنة المالية في وقت سابق أن البنك المركزي تلكأ في تقديم مشروع قانون حذف الاصفار من العملة إلى اللجنة لغرض دراسته ، مؤكدة بالوقت نفسه أن إقرار القانون سيمنح العراق فرصة لمعالجة التضخم الاقتصادي. والتضخم هو الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار وارتفاع الدخول النقدية، فضلاً عن ارتفاع التكاليف والإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ويتوقع ان يزداد التضخم في موازنة عام ٢٠١٢ بسبب استمرار الاهتمام بالجوانب التشغيلية على حساب الشق الاستثماري من الموازنة. وتقول الحكومة العراقية إن عملية حذف الاصفار من العملة المحلية ستزيد من ظاهرة غسيل الأموال، وهي تعمل على أقناع البنك المركزي بضرورة ايقاف العمل على تنفيذ المشروع.

وللبنك المركزي أربعة فروع في البصرة والسليمانية وأربيل والموصل، حيث تأسس كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي الصادر في السادس من آذار عام ٢٠٠٤، وهو المسؤول عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات الأجنبية وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي.

وتشير بيانات وزارة النفط إلى ان مستويات الإنتاج قبل إبرام هذه العقود عام ٢٠٠٩ تتراوح بين ١.٦٠٠ مليون إلى ١.٩٠٠ مليون برميل يومياً، وارتفعت خلال العام الماضي ٢٠١١ إلى نحو ٢.٣٠٠ مليون برميل، ووصلت مطلع العام الحالي إلى ٢.٩٠٠ مليون برميل يومياً.

ويرى الجواهري ان هذه الزيادات في مستويات الإنتاج والتصدير ستنعكس إيجابا على القطاعات الاقتصادية كافة، من حيث التمويل المالي للموازنات العامة وتنشيط عملية الاستثمار وما يترتب على ذلك من معالجة عملية للظواهر السلبية الملازمة لحركية المشهد الاقتصادي كالبطالة والتضخم والاختلالات السعرية والجموح نحو الاستهلاك، فضلاً عن التصدي لآفة الفساد المالي والإداري المستشرية في المؤسسات الحكومية.

البصرة تعلن قرب تنفيذ مشروع تربية الأسماك البحرية

□ البصرة/ متابعة المدى

أعلنت الحكومة المحلية في البصرة عن قرب تنفيذ مشروع يهدف الى تشجيع الصيادين على تربية الأسماك البحرية في أقفاص وتجنب تعرضهم لاعتداءات الدوريات البحرية لبعض دول الجوار، وفيما دعت جمعية للصيادين الى وضع الأقفاص في البحر أو في مناطق ساحلية، توقعت نقابة المهندسين الزراعيين نجاح المشروع.

وقال مستشار محافظ البصرة للشؤون الزراعية محسن عبد الحي لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة التخطيط أبدت في الأسبوع الماضي موافقتها على تنفيذ مشروع يقضي بإنشاء أقفاص ضخمة لتربية الأسماك البحرية، وأخرى مخصصة للاستزراع السمكي، فضلاً عن مختبرات"، مبيناً أن "المشروع الذي يعد الأول من نوعه في البصرة تبلغ كلفته ١٠ مليارات دينار سيتم استقطاعها من موازنة المحافظة للعام الحالي".

ولفت عبد الحي إلى أن "المشروع يهدف الى تدريب الصيادين على كيفية تربية الأسماك البحرية في أقفاص غاطسة، وتشجيعهم على تنفيذ مشاريع صغيرة مشابهة حتى يتخلصوا من الاعتداءات التي يتعرضون لها أثناء عملهم من قبل الدوريات الكويتية والإيرانية"، مضيفاً أن "الملايين من إصبعيات بعض أنواع الأسماك البحرية الرائجة محلياً سيتم استزراعها داخل الأقفاص التي من المقرر نصبها في شطي العرب والبصرة". من جانبه، قال مدير جمعية السندباد لصيادي الأسماك بدران عيسى في لـ"السومرية نيوز"، إن "الجمعية تنصح بعدم وضع الأقفاص في شط العرب لان مياهه تفوح منها رائحة النفط لأنها ملوثة بمركبات نفطية وفضلات صناعية، اما شط البصرة المخصص لتصريف مياه البزل فان مياهه تحتوي على مخلفات مبيدات زراعية سامة"، معتبراً أن "المشروع لن ينجح ما لم تنصب الأقفاص في البحر أو قبالة سواحل الفاو".

وتوقع عيسى أن "يستقطب المشروع الكثير من الصيادين الذين سئموا الاعتقالات والاعتداءات التي تشنها ضدهم من حين لآخر دوريات كويتية وإيرانية"، مضيفاً أن "معظم الصيادين يمارسون عملهم على مضض في ظل عدم توفر مصدر رزق بديل".

بدوره، أكد نقيب المهندسين الزراعيين في البصرة علاء البدران لـ"السومرية نيوز"، أن "المشروع لم تبتكره الحكومة المحلية وانما اقترحته عليها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة"، مضيفاً أن "المشروع من المتوقع أن ينجح ويحقق هدفه رغم ان معظم مربي الأسماك لا يفضلون تربية الأسماك البحرية لان نموها يعد بطيئاً قياساً بنمو الأسماك النهرية".

وأشار البدران إلى أن "مشاريع تربية الأسماك البحرية داخل أقفاص قد تسهم بانحسار مهنة الصيد البحري في المستقبل إن تواصلت التهديدات التي تواجهها وأهمها الاعتداءات على الصيادين"، مؤكداً أن "مساحة المياه البحرية العراقية تقلصت كثيراً، بحيث أن سفن الصيد باتت حركتها مقيدة ومحصورة في مساحة بسيطة، مع أن القليل من الصيادين يواجهون صعوبة في التأقلم مع هذا الوضع، وتجدهم يتصرفون وكان الخليج مازال يدعى خليج البصرة". وكانت قامت مديرية الزراعة في البصرة منتصف عام ٢٠٠٨ بوضع ٤٠ قفصاً ذات أحجام مختلفة لتربية الأسماك النهرية في شط العرب ومناطق الأهوار، بعد أن كانت كافة مشاريع تربية الأسماك تجرى في بحيرات صناعية تقع في مناطق زراعية، وفي عام ٢٠١٠ أعلنت المديرية عن نجاح تجربتها على خلفية تلقيها مئات الطلبات من أشخاص يرغبون بالحصول على قروض مالية لتنفيذ مشاريع مشابهة في مناطق مختلفة.

يذكر أن معدل الإنتاج السنوي للعراق من الأسماك البحرية تراجع من ١٧ ألف طن سنوياً خلال العقد السابع من القرن الماضي إلى أقل من ٧ آلاف طن بعد عام ٢٠٠٣، بحيث إن غالبية سكان المحافظات الجنوبية يعتمدون في استهلاكهم من الأسماك البحرية على المستورد منها بكميات كبيرة وأنواع مختلفة من دول مثل إيران والكويت والإمارات والمغرب وتايلاند، ويعود ذلك التراجع بتأكيد متخصصين إلى انحسار مهنة الصيد البحري التي كان يشتهر بها سكان قضاء الفاو المطل على الخليج، من جراء المضايقات والاعتقالات التي يتعرض لها الصيادون خلال إبحارهم من قبل دوريات إيرانية وكويتية، علاوة على ارتفاع أسعار الوقود، وضعف الدعم الحكومي.

خبير: استمرار تدهور العملة الإيرانية يؤثر على الاحتياطي النقدي

□ بغداد/ المدى

حذر الباحث الاقتصادي حسين النجم من استنزاف العملة الصعبة من العراق لصالح إيران نتيجة تدهور عملتها أمام الدولار الأميركي.

وقال النجم بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) : هناك تجار وشركات تعمل في العراق لصالح إيران وسوريا ويحاولون سحب الدولار الأميركي من الأسواق المحلية الى تلك الدول نتيجة العقوبات الدولية التي أدت الى تدهور عملاتها. وأضاف النجم: أن العملة الإيرانية لو استمرت بتدهورها أمام العملات الأجنبية لمدة (٦) أشهر ستؤثر على الحركة التجارية ما بين العراق وإيران وستؤثر أيضاً على حركة السياح الإيرانيين القادمين إلى العتبات المقدسة في العراق، مما يؤثر ذلك على الاقتصاد العراقي.

وعدّ الباحث الاقتصادي سياسة البنك المركزي العراقي بالناجحة كونها تتكيف لهكذا تأزمات اقتصادية من خلال خفضها خلال اليومين الماضيين لسعر الصرف للدينار العراقي أمام الدولار بنقطتين، وهذا يؤشر على أن الاقتصاد العراقي قوي ولا يهز بأي أزمة اقتصادية عالمية، داعياً في الوقت ذاته إلى ضبط أدائه وهذا يحدده التعامل داخل مزاد العملة لكي لا يؤثر او يرهق الاحتياطي من العملة الأجنبية داخل العراق.

وتابع: هنالك اقبال شديد من قبل التجار ورجال الأعمال وأصحاب الشركات الذين يعملون لصالح إيران وسوريا من شراء هذه العملات من مزاد البنك المركزي بأحجام كبيرة تفوق عن السابق مما يؤدي الى نفاذها من العراق.

يذكر أن التومان الإيراني قد انخفض وبشكل كبير أمام الدولار الأميركي، حيث بلغ (٣٢٠) تومان إيراني مقابل دولار أميركي واحد، بينما أمام الدينار انخفض وبنسبة (٥٠٪)، حيث كان التومان الإيراني الواحد يعادل (١٠٠٠) دينار بينما الآن أصبح يعادل (٥٠٠) دينار.

التخطيط ترصد مواد غذائية وإنشائية غير صالحة للاستهلاك

□ بغداد/ متابعة المدى

أعلن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية التابع لوزارة التخطيط عن رصد بعض المواد الغذائية والإنشائية في سوق شرق بغداد غير صالحة للاستهلاك، مؤكدا أن الفحص ألمختبري اثبت فشل تلك المواد.

وقال الجهاز في بيان صدر أمس إن "اللجنة الفنية في قسم الصناعات الكيماوية قامت بجولة في سوق بمنطقة بغداد الجديدة، شرق بغداد، أجرت خلالها العديد من الفحوصات لنماذج مستوردة للمواد الغذائية وتبين أن البعض منها غير مستوفية لشروط الاستهلاك البشري".

وأضاف أن "المواد الغذائية هي السمك المجمد علامة، روهو، منشأ تايلندي بسبب انتهاء مدة الصلاحية، إضافة إلى القيمر منشأ الكويت لقلة الدهون فيه، والفول المدمس علامة دانية بسبب انتهاء مدة الصلاحية، فضلا عن مسحوق حليب و كاكاو منشأ سوريا علامة (وينر)". وتابع المصدر أن "المواد الأخرى التي فشلت أيضا في الفحص المختبري شملت، بسكويت ويفر المغطس بالشكولات علامة كولدو منشأ سوريا بسبب انتهاء مدة الصلاحية، وبسكويت مقرمش علامة لاسكا إنتاج سوريا لانتهاء مدة الصلاحية"، مشيرا إلى أن "اللجنة الفنية في قسم الصناعات الإنشائية رصدت أيضا بعض الأواني غير المستوفية للشروط والمواصفات الاستهلاكية وهي(سيت قهوة فرفوري بنقشة ذهبية ومن منشأ صيني وقامت بفحصها وظهر بأنها غير مستوفية للشروط، حيث كانت نسبة الرصاص فيها عالية جدا بمقدار (١,١٣) ملغم دسم في حين يجب ألا تزيد مادة الرصاص على (٠,٨) ملغم دسم". وتدخل العراق كميات من المواد الغذائية المعلبة والمشروبات الغازية واللحوم والزيوت النباتية والاجبان، إضافة إلى المواد المنزلية والأجهزة الكهربائية، من دول عربية وأجنبية كسوريا ومصر وإيران والصين، عبر منافذ العراق الحدودية، ولا تخضع هذه المواد في اغلب الأحيان إلى فحص يؤكد صلاحيتها للاستخدام. ويرتبط العراق مع الدول المجاورة من خلال ١٣ منفذا حدوديا، إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة منافذ بحرية، فضلا عن عدد من المنافذ الحدودية غير الرسمية، ويعتبر منفذا الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع السعودية، ومنفذا الشلامجة والمنذرية مع إيران، ومنفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا من ابرز المنافذ الحدودية .

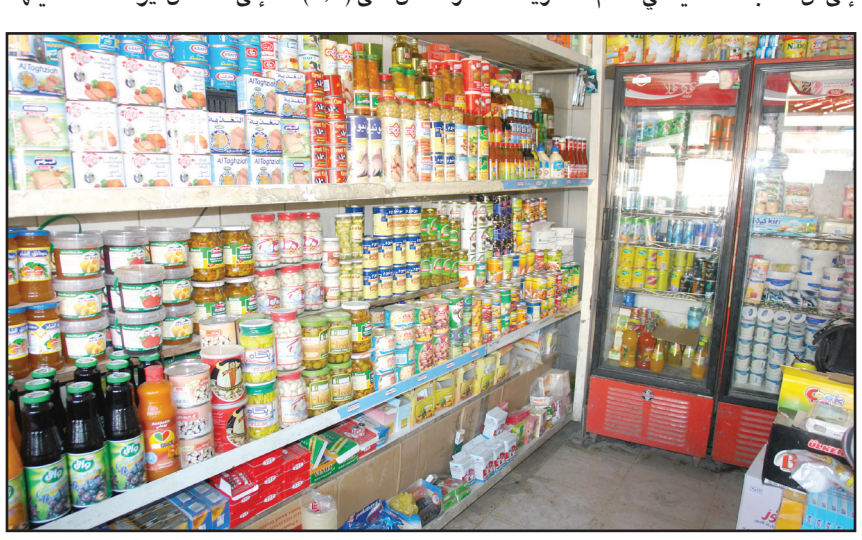

يذكر أن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية احد دوائر وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الواقع في بغداد، تأسس سنة ١٩٧٩ بموجب القانون رقم ٥٤ بهدف إيجاد مراجع عراقية معتمدة لمعايير القياس لمختلف المنتجات الوطنية، إضافة إلى فحص السلع المستوردة ومراقبة نوعية السلع والمنتجات المحلية، ووسم المصوغات والمعادن الثمينة، ومنح حماية براءات الاختراع.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح